الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

سياسات التعليم العالي

دكتورة حنان حلبي

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مخطط المادة

- مقدمة
- مفهوم السياسة
- أهداف السياسة التعليمية
- أهمية السياسة التعليمية
- خصائص السياسة التعليمية
- مراحل السياسة التعليمية

مخطط المادة

- كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية
- المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي والجامعي في الدول العربية
- الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق
- خاتمة

مقدمة

إنه لمن الصعب تماما على الإنسان المعاصر أن يدرك اتجاهات التغير ومعدلاته في عالم تتخطفه وتائر التغير التكنولوجي المتسارع الناتج عن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت تغير الطريقة التي نعيش ونعمل بها. فالعالم يثوّر رقميا والرقمية تتجذر في نسيج الوجود الإنساني على صورة رقميات ومصفوفات وخوارزميات مذهلة لا حدود لها. إذ لم يعد نقل المعلومات هو المجال الوحيد لمؤسسات التعليم العالي فالمعلومات تتدفق كالسيل في كل مكان من الكوكب في الأثير والأرض والفضاء وفي صفائح الكمبيوتر وبرامج الهواتف اللوحية وفي فضاء المنازل والشوارع ومحطات القطارات. وإذا كانت الجامعات سابقا تعمل على تزويد الطلاب بالبيانات والمعلومات فهي اليوم مطالبة بمعالجة البيانات الضخمة التي تزن ملايين الأطنان من المعلومات في اتجاهات تحويلها إلى طاقة معرفية تتسم بالذكاء.

مقدمة

لقد فرضت الوضعيات الثورية العاصفة للثورة الصناعية الرابعة على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة تغييرا جوهريا في برامجها ووظائفها واستراتيجياتها. وبدأت هذه الجامعات تتخلى مكرهة عن وظائفها التقليدية ولاسيما هذه التي تقوم بإنتاج خريجين قادرين على شغل الوظائف التقليدية المتاحة في سوق العمل. فسوق العمل يشهد تغييرات جذرية مذهلة أقلها غياب كبير في الوظائف التقليدية وولادة وظائف جديدة مختلفة في مهاراتها ومتطلباتها. فالثورة الصناعية الرابعة تتطلب نوعا من الخريجين الذين يمتلكون الطاقة الإبداعية ويتميزون بقدرتهم على حل المشكلات المعقدة وممارسة التفكير النقدي المطلوب في سوق العمل والحياة في المستقبل القريب. ويتضح من خلال البحوث العلمية الجارية أن هذه القدرات والمهارات الجديدة قد أصبحت مطلبا حيويا يفرضه المستقبل الوظيفي للخريجين، ومن هذا المنطلق، وعلى مسار الاستجابة لهذا المطالب الحضارية يتوجب اليوم على الجامعات أن تعمل وفقا لاستراتيجيات جديدة متطورة ومختلفة إلى حد كبير ما عما عرفناه وعهدناه في المراحل التاريخية السابقة.

مقدمة

فالوظائف في العالم الجديد تنزع إلى الاختفاء والشركات تميل إلى الاندثار، وفي هذا العالم الجديد من المتوقع أن تهيمن الوظائف الجديدة المستقبلية للثورة الرابعة في العقود القليلة القادمة ولاسيما في مجالات: الذكاء الاصطناعي، وصناعة الروبوتات Robotics، وتكنولوجيا النانو Nanotechnology، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وعلم الوراثة، والتكنولوجيا الحيوية. ويتوقع أصحاب العمل والصناعات الحصول على مهارات تربوية تتمثل في القدرة على الإقناع، والذكاء العاطفي، والقدرة على تعليم الآخرين وتأهيلهم إنسانيا وأخلاقيا. لقد أدرك أرباب العمل بالفعل قوة الفنون الحرة في تحفيز ريادة الأعمال وتطوير "المهارات الفردية" والاستجابة لمتطلبات السلامة في عملية الإنتاج والتوزيع.

مفهوم السياسة

في اللغة. كلمة سياسة مصدرها الفعل ساس يسوس، ومعناها في اللغة ساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور، أي دبرها وقام بإصلاحها .

وفي الاصطلاح هناك العديد من المفاهيم منها.

= أنها عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه.

= الإطار العام للنظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع.

مفهوم السياسة

فهي تعبر عن الاختيارات السياسية لمجتمع، وعن قيمة وعاداته وثرواته المادية والبشرية وعن تصوراته المستقبلية.

ويلاحظ أنه مع تعدد المفاهيم إلا أنها لا تختلف في المضمون، وإن تفاوتت بين الطول والقصر.

وعلى الطالب قبل أن يحفظ أحد المفاهيم أن يفهم المفهوم، ثم يحفظه لكي يتمكن من الإجابة.

ولقد ظهر الاهتمام بالسياسات التعليمية أو آخر عقد السبعينات بعد صدور تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية، وهذا ما أكدت عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أهداف السياسة التعليمية

تختلف أهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى، وتعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية من الخطوات المهمة لتنفيذ السياسة بطريقة فعالة،

ومن الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند وضع أهداف السياسة التعليمية ما يلي:

1= أخذ السياسة العامة للدولة بعين الاعتبار، ومن ضمنها السياسة التعليمية.

أهداف السياسة التعليمية

2= تحقيق الانسجام والتكامل بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية لضمان سير الجهود التعليمية وجهود الأنشطة الأخرى في اتجاه واحد.

3= ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في الدولة، لضمان تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة للدولة.

4= توفير المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتعديلها بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة، وتعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية علمية موضوعية .

أهمية السياسة التعليمية

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي، والنظام التعليمي للدولة، بل تقوم بالعديد من الوظائف المهمة ومنها:

1- تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة.

ففي ضوء السياسة التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي، بحيث تتخذ معايير للتقويم للخطط القائمة، والخطط المقترحة، للتعرف على نقاط القوة والضعف في الخطة.

أهمية السياسة التعليمية

2- تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري.

وذلك من خلال توفيرها للمعايير الحاكمة التي تبن أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات، فتساعد على اتخاذ القرار الصائب.

3- تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية.

وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة وبالتالي يتحقق الاتساق في الإجراءات وما يصدر من قرارات تجاه المشكلات .

4- توفر نوعاً من الشعر بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار لنسبي.

أهمية السياسة التعليمية

فهي لا تتغير بتغير المسؤولين، وبالتالي تساعد على استقرار العمل والتنفيذ، ولو تغير المسؤول، لكونها تحوي مواد تضبط إجراءات العمل، وقواعد توضح تطبيق تلك المواد مما يؤدي إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التربوي، وضمان عدم الانحراف عن الأمر المحدد مسبقاً.

5- توفير الوقت والجهد والمال.

نتيجة للوظيفة 1،2،3 فإن السياسة التعليمية تعمل على توفير الوقت والجهد والمال، حيث يتخذ القرار الصائب ، وفق الخطوات المحددة، ومن الجهة المختصة باتخاذه، وبالتالي يتوفر الوقت والجهد والمال.

أهمية السياسة التعليمية

6- توجيه النظام التعليمي.

هذه الوظيفة وإن كانت آخر وظيفة في ترتيب الوظائف، إلا أنه في حالات تعرض الدولة لظروف سياسية داخلية أو خارجية، تصبح أول وأهم وظيفة، فهي وظيفة خطيرة إن لم يحسن استخدامها

خصائص السياسة التعليمية

تتسم السياسة التعليمية بالعديد من الصفات والخصائص التي تمكنها من تحقيق الوظائف التي تؤديها بفاعلية، ومن تلك الخصائص:

1- أنها توجيهية وليست تفصيلية.

فالسياسة لتعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة، التي تتيح للعاملين اتخاذ القرارات المناسبة لما يواجههم من مواقف ومشكلات، وفي الوقت نفسه تشكل الإطار الذي يوجه تلك القرارات المناسبة، لتحقيق الأهداف المنشودة.

خصائص السياسة التعليمية

2- أنها ثابتة ومتطورة.

فهي ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير المسئولين، لكونها مقبولة من جانب أطراف العمل التربوي، إضافة إلى ذلك فإن عنصر الزمن أمر ضروري لتحقيق الأهداف التربوية التي تتعلق بالناشئين، والشباب والكبار، الأمر الذي يتطلب الثبات والاستقرار، ولا يفهم من ذلك الجمود وعدم التطور، فهي يلزمها التطوير والتنمية وفق الظروف المتغيرة والمتجددة، وذلك لكي تتمكن السياسة التعليمية من التكيف والتوافق مع المتغيرات والمستجدات،التي تحدث، خاصة في عصر الازدهار الثقافي والمكتشفات.

خصائص السياسة التعليمية

ولكي يتحقق لسياسة التعليمية الثبات والاستقرار لابد لها من مقومات من أهمها.

- أن تعكس بصدق الصورة التي ينشدها لمجتمع، وأن تتسق مع مخططات الدولة للتنمية، وأن تتناسب مع الإمكانات المتاحة، مادية، وبشرية، وأن تتفق والاتجاهات النابعة من تاريخ المجتمع وفلسفته، وتقاليده وآماله.

- أن تستغل كل الإمكانات المتاحة في التربية والتعليم والتدريب، لأقصى ما يمكن لكي تقدمها طاقات جديدة واعية ومبدعة، تخدم العاملين أنفسهم، وتخدم الإنتاج وتنهض بالبيئة والمجتمع في جميع مقومات حياتهما.

خصائص السياسة التعليمية

- أن تراعي السياسة التعليمية في كل الخطط والمناهج الدراسية تعميق مفاهيم الاجتماعية الصحيحة، بكل الوسائل التطبيقية والنظرية.

- أن يتحقق في السياسة التعليمية العدالة، والاتزان، ومبدأ تكافؤ الفرص ، لينتفع بها كل مواطن بحسب قدراته.

- أن تتضح فيه وظيفة المدرسة، باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية، ومركز إشعاع للبيئة، وأن تتضح فيها كذلك رسالة المعلم، والعلاقة بين المدرسة والمجتمع، ليتحقق المزيد من العناية بجهود كل من المدرسة والبيئة في صناعة جيل الغد.

خصائص السياسة التعليمية

- أن تهتم السياسة التعليمية بكل شريحة في المجتمع، ليرتفع بذلك الوعي وتقترب القرية من المدينة، ويرتقي مستوى القوى العاملة، وتتاح الفرص للاكتفاء الذاتي وتتسع المجالات أمام ذوي المواهب.

- أن تتبين بوضوح أهمية العمل والإنتاج، ليصبح التعليم حياً فيه حركة ونشاط، ولذا وجب عليها الاهتمام بالتعليم الفني بأنواعه ومراحله المتعددة، وذلك لتلبية خطط التنمية.

- أن تتجه السياسة التعليمية في مجالاتها التنفيذية إلى اللامركزية، فتقتصر مهمة الوزارة على التخطيط العام والمتابعة والتقويم، وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ مواد السياسة بحسب حاجة كل بيئة.

خصائص السياسة التعليمية

- أن تحقق السياسة التعليمية في إنتاجها النهائي اعتزاز الفرد بالقيم الروحية وتمسكه بدينه، واعتزازه بوطنه، والانتماء له، ليندفع بعد ذلك إلى العمل لرفعة وطنه واحترام قيمه، والحفاظ على تراثه وأمجاده.

وبالتالي تكون السياسة التعليمية متفقة مع حاجات المجتمع وتطلعاته، ومواكبة للتطور الحضاري، مما يحقق لها خاصية الثبات والاستقرار.

خصائص السياسة التعليمية

3 - أنها قابلة للتسجيل.

لا يكفي إعلان السياسة التعليمية وإذاعتها لكي تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين، بل لابد أن تكون مسجلة في صورة مكتوبة ، وذلك لضمان الالتزام بها ومراجعتها والإضافة إليها.

خصائص السياسة التعليمية

4 - أنها قابلة للتطبيق.

إن اختيار السياسة التعليمية يبنى على واقع المجتمع واحتياجاته، وإمكاناته المتاحة بشرية ومادية، ولذا فهي تنطلق من أهداف قابلة للتحقيق، وهذا يدل على مرونة السياسة التعليمية وتكيفها مع التغيرات التي قد تحدث للمجتمع والتعليم كما أن أهداف السياسة التعليمية قد سبق الاتفاق عليها من قبل أطراف العمل التربوي وبالتالي فهي لن تتعرض للجدل والنقاش، مما ييسر تطبيق السياسة التعليمية

خصائص السياسة التعليمية

5- أنها متكاملة.

للسياسة التعليمية تكامل داخلي وآخر خارجي، فهي تتكامل مع السياسات الأخرى داخل الدولة، نتيجة لتكامل أهداف السياسة التعليمية مع أهداف سياسات الأنشطة الأخرى داخل الدولة ـ فالتعليم نشاط اجتماعي ونجا سياسته التعليمية يتطلب تكاملها مع السياسات الأخرى.

كما أنه متكاملة فيما بينها ، وذلك من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة، وذلك سعياً لتحقيق غاية التعليم وأهدافه

خصائص السياسة التعليمية

6- أنها علمية .

تنبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل، وذلك الاختيار يعتمد على التفكير العلمي الذي يراعي ملائمتها لظروف المجتمع ومن ستطبق عليهم، من متعلمين ومعلمين لهم خصائصهم الفردية والاجتماعية.

فهي ليست ارتجالية عفوية، أو اجتهادات شخصية، بل هي نتاج أبحاث ودراسات علمية في اختصاصها.

خصائص السياسة التعليمية

7- أنها واقعية.

فالسياسة التعليمية تنبثق من واقع المجتمع وظروفه، أي أنها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه، فلا تفرض من أعلى، بل تعكس البناء الاجتماعي الذي توجد داخله، وتكون صدى له.

فهي ليست أحلام أو أمنيات، بل أمور واقعية ولكن تنفيذها يحتاج لوقت مناسب للتنفيذ.

تلك هي أبرز خصائص السياسة التعليمية والتي تتمكن السياسة التعليمية من خلالها من القيام بوظائفها المناطة بها.

مراحل السياسة التعليمية

تنفذ السياسة التعليمية من خلال القيام بعدة مراحل، ومع أن المراحل متعددة إلا أنها متداخلة ومتكاملة ومتلائمة فيما بينها، وذلك لضمان سير النظام التربوي سيراً مطرداً نحو الأفضل والمراحل هي:

1= مرحلة الاختيارات الرئيسة للسياسة التعليمية .

وفيها يتم الاختيار بين البدائل الكثيرة المتوفرة في الدولة، بحسب أهميتها وأولويتها والوقت اللازم لتنفيذه، والجدوى المتوقعة منها.

2= مرحلة اختيار الطرق العملية اللازمة للتنفيذ – مرحلة الإستراتيجية- .

أي تحويل الاختيارات السياسية إلى خطوات عملية منظمة لتبدو أكثر وضوحاً وأقرب إدراكاً.

مراحل السياسة التعليمية

ويشمل مفهوم الإستراتيجية ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- تنظيم العناصر في كل متماسك.
- أخذ المخاطرة واحتمالات وقوعها بعين الاعتبار.
- العزم على معالجة المشكلات الناتجة عن تلك المصادفة للتحكم فيها.

مراحل السياسة التعليمية

ولا بد أن تتصف الإستراتيجية بالصفات التالية :

- الشمول.
- التكامل.
- طول المدى نسبياً.
- الضبط.
- المرونة.

3= مرحلة التخطيط. وتسمى بمرحلة الطرق والأساليب، وفيها يتم تسهيل العمل على المختصين الذين تناط بهم عملية اتخاذ القرارات.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

تشكل تجارب المجتمعات المتقدمة في مجال التعليم العالي نموذجا ميدانيا ومعرفيا لطبيعة العلاقة بين الجامعات والتغيير الاجتماعي. لقد لعبت الجامعات الغربية دورا كبيرا في توجيه مسارات الثورة الصناعية الأولى والثانية والثالثة وهي الآن تنجز دورها الفاعل في توجيه الثورة الصناعية الرابعة. ومن يتأمل في مسارات التقدم الحادث في العلوم والمعرفة سيرى أن دور هذه الجامعات لم يتوقف عند حدود الاستجابة لشروط الثورات الصناعية والعلمية بل كانت منتجة لها وفاعلة في حركتها وديناميا تها عبر البحث العلمي والمشاركة الحيوية في تطوير العلوم والفنون والتكنولوجيا. إن التحدي الذي يواجه الجامعات الغربية ليس في أي حال من الأحوال الاستجابة للثورة الصناعية الرابعة بل هو الكيفية التي تسهم بها هذه الجامعات في انتاجها معرفيا وتكنولوجيا. فالإنتاج المعرفي للجامعات الغربية ودوره في تغيير العالم والانتقال به إلى فضاءات جديدة متجددة يشكل الهاجس الحضاري والمعرفي لهذه الجامعات.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

وغني عن البيان بأن هذه الجامعات تمتلك في ذاتها القدرة على المشاركة بما تمتلك عليه من سمات وخصائص وهيكليات وفلسفات وممارسات أكاديمية متميزة ومتكاملة تسمح لها بأداء وظيفتها التاريخية في مستوى النهوض الحضاري بمجتمعاتها. ومما لا شك فيها أن هذه الجامعات تتميز بمنظومة من السمات والخصائص العلمية التي تمنحها القدرة على المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية وإبداع مساراتها العلمية، ومنها:

أولا – تحظى هذه الجامعات باستقلالها الكامل إداريا وعلميا وماليا وأكاديميا ولا توجد أي سلطة خارجية يمكنها أن تؤثر في حركتها ونشاطها.

ثانيا – تتمتع هذه الجامعات بالحريات الأكاديمية الكاملة لأعضائها وطلابها وتتميز بحياة حرة ديمقراطية واسعة.

ثالثا- تمتلك هذه الجامعات فلسفات علمية واضحة تركز على نشر المعرفة والابتكار والإبداع العلمي.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

رابعا – تمتلك هذه الجامعات تفاعلا مستمرا ودائما مع الوسط الاقتصادي والمعرفي والانتاجي في المجتمعات التي تحتضنها إذ غالبا ما تكون شريكا فاعلا في عملية تطوير المجتمع والمشاركة في عملية الانتاج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

خامسا – غالبا ما ترتبط هذه الجامعات بالمشروعات، الوطنية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية بصورة دائمة ومستمرة.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

سادسا- تسعى هذه الجامعات إلى تصفية كل أشكال التعصب والعنصرية والأمراض الاجتماعية وتعمل على تخريج أجيال من المفكرين المبدعين في كل ميدان وفي كل حقل علمي.

سابعا – استطاعت هذه الجامعات أن تنتقل كليا من وظيفتها المعلوماتية إلى وظيفتها المعرفية حيث تركز على إنتاج المعرفة وليس على نقلها وتوزيعها.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

ثامنا – من أجل تحقيق الفاعلية الكبرة فإن هذه الجامعات تعتمد أنظمة داخلية فعالة ودقيقة تعتمد على تطوير المناهج والأساتذة والبنى الهيكيلة وتجعل المهمة الأساسية للجامعة في عملية بناء المعرفة وتطوير البحث العلمي.

تاسعا – كل شيء في هذه الجامعات يخدم البحث العلمي والانتاج المعرفي الذي يشكل غاية الغايات ومنتهى كل فعالية في هذه الجامعات وتخصص للبحث العلمي ميزانيات كبيرة جدا بكل المقاييس.

عاشرا – تركز هذه الجامعات على الشراكات المجتمعية وتعتمد مبدأ التنافس العلمي مع الجامعات المناظرة من أجل تحقيق التقدم العلمي في كل ميدان.

كيف يمكن للجامعات أن تواكب التحديات المستقبلية

هذه هي العناصر الأساسية التي جعلت من هذه الجامعات رافعات حضارية منتجة للعلم والمعرفة وتلك هي المؤشرات التي يمكن أن نعتمدها في تحديد فعالية جامعاتنا العربية. والسؤال الذي يطرح نفسه إلى أي حد استطاعت فيه جامعاتنا العربية أن تحقق هذه الشروط الحضارية للفعالية الأكاديمية التي نشهدها في المجتمعات المتقدمة.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

يوجد منهجيا نسق كبير من المتغيرات والمؤشرات البنيوية التي يمكن أن تعتمد في تحليل المؤسسات الأكاديمية وفهم مكوناتها ودراسة فاعليتها.

وغالبا ما يعول على هذه المؤشرات في فهم آليات اشتغال الجامعة ومدى فعاليتها الوظيفية وقدرتها على الأداء الأكاديمي في مجتمعاتها. وغالبا ما يعتمد الباحثون على منظومتين أساسيتين في تفحص الأداء الجامعي يطلق على الأول الكفاءة الداخلية وعلى الثاني الكفاءة الخارجية للمؤسسات الأكاديمية.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

ويقصد بالكفاءة الداخلية منظومة الفعاليات التي تتم في داخل الجامعة وبين مكوناتها (الأستاذ، الطالب، المناهج ،البنية التحتية، الإدارة ـ الاستراتيجيات، والبحث العلمي)، ويقصد بالكفاءة الخارجية للجامعة قدرة الجامعة على التأثير في وسطها الخارجي في مجال السوق والعمل والابداع والابتكار ونوعية الخريجين وفاعليتهم. ومما لا شك فيه أن الفاعلية الخارجية تعتمد بالضرورة على الفاعلية الداخلية التي تتمثل في مفهوم جودة التعليم.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

1. ضعف الإنتاج العلمي والمعرفي

يمثل الإنتاج العلمي الوظيفة المركزية الأساسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي فالجامعات هي قاطرات التاريخ والرافعات الحضارية للأمة وتقاس فعالية أي جامعة بمدى قدرتها على المساهمة في الإنتاج المعرفي والعلمي وبمدى قدرتها التنافسية في هذا المجال. تعمل أغلب الدول المتقدمة تعمل مؤسسات البحث والتطوير على متابعة أنشطة البحث والتطوير الصناعي، التي تعتمد بشكل أساسي على الاختراعات والابتكارات التكنولوجية كترجمة وتحويل المعلومات والمعارف الناتجة عن علم إلى منتجات وعمليات مفيدة .

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

وهذا يعني أن هذه الدول تحول المعرفة إلى قوة انتاجية وتعتمد على ما يسمى باقتصاد المعرفة من حيث استثمار المعرفة في التنمية والاقتصاد والابتكار. ويمكن قياس الفعالية العلمية في مجتمع ما من خلال مؤشرات عديدة أهمها " نسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي، ومنسوب النشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية، ومدى التقدم في مجال إنتاج براءات الاختراع، وعدد إعداد العاملين بالبحث العلمي، وإعداد دورات تدريبية ودورات تعليمية (تعلم نقل المعرفة التكنولوجية).

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

وتبين لنا نظرة خاطفة أن الجامعات العربية، على الرغم من الوفرة الاقتصادية التي تتميز بها مجتمعاتها، تعاني كثيرا في مجال الإنتاج العلمي، وإن معظم الميزانيات تنفق على الوظائف والمنشآت وعمليات التدريس، ويتضح ذلك من خلال الضعف الكبير في الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في هذه الجامعات وفي مجتمعاتها.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

2. استقلال الجامعات العربية

لا تمتلك الجامعات العربية الحكومية استقلاليتها الإدارية أو المالية أو العلمية حتى. فهي تابعة لوزارات التعليم العالي وتخضع لشروطها وقوانينها ولا تمتلك أي استقلالية ذاتية. وتخضع هذه الجامعات لسياسات الدولة وحكوماتها وتتميز بمركزية شديدة فالوزير هو الذي يعين رؤساء الجامعات ومجالسها ورؤساء الجامعات يعينون عمداء الكليات والعمداء يعينون رؤساء الأقسام .

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

وليس للجامعات أي صلاحية في اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالأنظمة أو التغييرات أو الاستراتيجيات. ويصف هاشم المدني هذه الحالة في الجامعات العربية بقوله " :إن قرارات تعيين رؤساء الجامعة تصدر من الجهات العليا، وما إن يعين الرئيس حتى تهفو عينه إلى الوزارة. وما دون الرئيس من تعيينات يكتنفها كثير من الغموض، وتكاد تكون مجافية للشفافية. ولعل من أهم السمات التي ترفع وتخفض من حظ المرشحين لمثل تلك التعيينات الجامعية تكمن في توجهات المرشح السياسية، والفكرية، ومدى قدرته في تضخيم الإيجابيات للمسؤول والتغافل عن السلبيات، دونما اعتبار عادل لكفاءة المرشح. والكلام على وجه العموم لا الشمول الكلي .

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

3. الحريات الأكاديمية

وضمن هذه المركزية الإدارية تغيب الحريات الأكاديمية لأن الحريات الأكاديمية مرتبطة باستقلال الجامعات وحريتها في إدارة نفسها عبر مجالسها المنتخبة. فالحق الأول في انتخاب القيادات الجامعية غائب وينبني عليه غياب جميع الحريات الأكاديمية في التأليف والترجمة والنشر.

فالأستاذ الجامعي ضمن هذا السياق لا يعدو أن يكون موظفا في الجامعة يقوم بالتدريس وهو منفصل عن مهمته العلمية المتعلقة بالإنتاج العلمي.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

ومن الواضح أن الجامعات العربية تعمل على تضييق الحريات الأكاديمية ومحاصرة أعضاء الهيئات التدريسية بقيود الرقابة والمحرمات والمقدسات إلى الدرجة التي لا يستطيع فيها الأستاذ الجامعي التعبير عن آرائه بحرية، فالأستاذ الجامعي أصبح اليوم يخاف من النقد ويخشاه واصبح مروضا على قبول الواقع بروح استلابية اغترابية واصبح غير قادر ولا يجرؤ على نقد السلبيات الاجتماعية والاقتصادية والفساد السياسي، بعد أن تمّ ترويضه على القبول الصاغر لكل سلبيات الحياة الاجتماعية.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

4. مخرجات الجامعات وسوق العمل في الجامعات العربية

إذا كانت الوظيفة المعرفية للجامعة تحتل مركز الصدارة في الأداء الأكاديمي للجامعة فإن تلبية احتياجات المجتمع من العمالة والخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية تمثل الوظيفة الثانية الموازية من حيث الأهمية والخطورة. فخريجو الجامعات يشكلون الدماء التي تضخها الجامعة في المجتمع وإذا كانت هذا التدفق فاسدا فسد المجتمع برمته.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

ويلاحظ تاريخيا أن الجامعات المتقدمة لم تقف عند حدود الاستجابة لمطالب السوق الاقتصادية بل كانت تلعب دورا فاعلا في رسم سياسات واتجاهات الحياة الاقتصادية بوصفها شريكا في فاعلا في تجديد وابتكار مختلف أشكال التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يعني أنه يتوجب على الجامعات أن ألا تكون مجرد ناقل ساذج للمعرفة ومزود لها بل يجب أن تكون شريكا في عملية تغيير المجتمع وابتكار حركته والمشاركة في نهضته. وهذا يعني أنه يجب ألا تكون استجاباتها سلبية رهنا لحركة الأسواق وإيقاعات المطالب على القوى البشرية المؤهلة. واقل ما يمكن للجامعات النشطة أن تتنبأ على الأقل بالمسارات الجديدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون على أهبة الاستعداد للتجاوب تجاوبا فاعلا نشطا مع حركة السوق الاقتصادية والاحتياجات العلمية والوظيفية لسوق العمل.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

وتكفي نظرة خاطفة على مؤسساتنا وجامعاتنا العربية أن ندرك حجم المأساة التي تتعلق بقدرة الجامعات على التفاعل مع سوق والاستجابة لمتطلباته الحيوية .فالجامعات العربية تدفع بأعداد هائلة من خريجيها غير المؤهلين إلى سوق العمل بطريقة اعتباطية فوضية لا تقوم على تخطيط مسبق وممنهج. فهذه الجامعات أعدادا كبيرة من الخريجين الذين تنقصهم المهارات الحقيقية المطلوبة في سوق العمل، كما أنها تطرح أعدادا كبيرة من خريجيها في مجالات تعاني من فائض مخيف في سوق الوظائف والعمل.

المؤشرات الأساسية لفعالية التعليم العالي في الدول العربية

وضمن هذه الصيرورة تلعب هذه الجامعات دورا سلبيا في الحياة الاجتماعية، وتلد مشكلات هائلة في المستويات الاجتماعية أخطرها البطالة الكبيرة في أسواق العمل، ويضاف إلى ذلك البطالة المقنعة التي تؤدي بدورها إلى كم كبير من المشكلات الاجتماعية والسياسية. وهذا التدفق للخريجين غير المنظم وغير المؤهل يكون دائما على حساب موارد هذه البلدان واقتصادياتها.

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

إن أول خطوة يجب على القائمين على السياسات التعليمية في الدول العربية على دروب الإصلاح هي الإقرار العميق بتخلفنا وجامعاتنا عن الحركة الحضارية للعصر الجديد يجب أن نعترف بتخلف جامعاتنا وتصدع مقوماتها وترهل بنيتها وتداعي وظائفها العلمية دون خجل أو تردد أو وجل. ومن غير هذا الاعتراف سيصبح من الاستحالة بمكان الانطلاق نحو الإصلاح الجذري. إن عدم الاعتراف بقصور جامعاتنا ونظامنا التعليمي وعدم الإقرار بضعفه وترهله يعني الاستمرار في تجرع الأوهام والاستمرار في تدمير مقومات وجودنا. لقد اعتاد مسؤولو التعليم العالي على الخطاب التمجيدي بسياسات التعليم وألفوا أنشودة القول بأننا نحقق سبقا حضاريا في كل شيء في التعليم والتعليم العالي والاقتصاد وهذا الأمر يشكل خطرا كبيرا سينتهي بنا إلى الغرق في مستنقعات التاريخ والحضارة.

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

وعلينا أن نعترف بكل مواطن الضعف والقصور ونقر بها حتى نستطيع أن نبدأ العمل لوضع استراتيجيات فعالة ميدانية حقيقية غير وهمية ولا تنتمي إلى الاستراتيجيات الديباجية الإعلامية . ومثل هذه الاستراتيجية لا تحتاج إلى تعقيد لقد أصبحت واضحة كالشمس لأننا عندما نشخص الأدواء يسهل معالجتها وتصفية عناصر قوتها . وإننا في هذا السياق نرى أنه يتوجب على دول الخليج أن تنهج نهجا واضحا وفاعلا وعمليا إذا أريد لجامعاتها أن تشكل منصة حضارية إلى المستقبل

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

والخطوات الأساسية المركزية التي يجب أن تتخذ ولا بديل عنها ابدا هي كالآتي:

1- أن تتبنى الدول العربية مشروعا حضاريا ينطلق من التأكيد على دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي.

2- منح الجامعات استقلالها الكامل ماليا وإداريا وأكاديميا ويجب أن يكون استقلالا حقيقا لا انتقاص فيه. أن تثق الحكومات العربية في الجامعات المحلية وتعدها "رافعات تنموية".

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

3- منح الجامعات حريات أكاديمية ادارية وعلمية وبحثية بصورة واسعة وغير منقوصة وإصدار تشريعات تمنع كل أشكال الممارسات السياسية والأيديولوجية في هذه الجامعات، وهذا يوجب إطلاق حرية الرأي والمعتقد للباحثين وصونها بتشريعات قانونية لا يمكن انتهاكها.

4- تقديم الدعم المالي ورفع ميزانيات البحث العلمي إلى حدود ما تخصصه الدول المتقدمة لجامعاتها. وتخصيص ميزانيات جادة وحقيقية لحركة البحث العلمي ولا سيما داخل الجامعات أسوة بتجارب العالم المتقدم بدلاً من الميزانيات العربية الهزيلة والمعوقة. ويتوجب في النهاية دعم البحث العلمي وتعزيز قدرات الباحثين الأكاديميين في الجامعات وتقديم الحوافز المختلفة لتشجيعهم.

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

5- استحداث مقررات دراسية وتخصصات دراسية جديدة متخصصة في مجال الثورة الصناعية الرابعة تكون قادرة على مواكبة المرحلة القادمة من مستقبل الثورة الصناعية القادمة وربط استمرار الاستاذ الجامعي التدريسي بإنجازاته البحثيه.

6- ربط الجامعات بشكل جذري بالمصانع وسوق العمل ولا سيما من الناحيه البحثيه.

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

7- توأمة هذه الجامعات مع جامعات متقدمه عالميا وتبادل الاساتذه مع الجامعات الأجنبية المتقدمة علميا.

8- تنميه مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد وحل المشكلات وتنويع طرق التدريس والفعاليات الأكاديمية.

الخروج من المأزق الحضاري- نحو استراتجيات الانطلاق

9- إعادة النظر في فلسفة التعليم الجامعي ومناهجه، وإعادة النظر فى اهداف التعليم العام وسياساته واستراتيجياته في مواجهة المستقبل والثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الجامعات واستراتيجياتها لتكون قادرة على مواجهة المستقبل ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

10- تحليل سوق العمل الحالي والمستقبلي وتطوير البرامج التعليمية لتكون قادرة على تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف والقيم اللازمة لمواكبة المتغيرات والمنافسة في سوق العمل الحالي والمستقبلي ولمواجهة التغيرات الاقتصادية المتسارعة.

خاتمة

في الختام نقول كل أن هذه العناصر تصلح لأن تكون منطلقات للتفكير في بناء استراتيجية فعلية لتطوير التعليم العالي وتثويره والانتقال به إلى مرحلة التأثير في المجتمع وتهيئته لمواجهة تحديات الثورات العلمية في المستقبل. وبعبارة أخرى يمكن القول " إن كل النقاط والقضايا التي أثيرت ونوقشت قضايا ترتبط جوهريا بإشكالية التحول والتغيير وهي جميعها ضرورية وملحة وأساسية في بناء أي استراتيجية نهضوية أو إصلاحية في مجال التعليم العالي، ويجب أن تؤخذ جميعها بعين الاعتبار وأن يتم تنظيمها وتحقيق تكاملها لرسم استراتيجيات نهضوية فعالة تمكن الجامعات العربية من النهوض بمجتمعاتها وتسنم دورها التاريخي في مواجهة التحديات القادمة.